

والغلاية يدفعون الثمن ارتفاع جديد لأسعار "الكوارث الثلاثة" البنزين والكهرباء والغاز

الخميس 9 يونيو 2022 10:07 م

"هو كله ضرب ضرب مفيش شتيمة وآلا إيه"، عبارة قالها علاء ولي الدين (رحمه الله) في فيلم "الناظر" من 22 سنة تقريبًا، لكن المصريين باتوا يرددونها اليوم مع كل ارتفاع للأسعار في البلاد.

"هو احنا هنلاقيها من إيه والا إيه"، هكذا يعبر الغلاية والمطحونون من الشعب المصري، الذين يبحثون عن رزق كل يوم مع كل إشراقة صباح، فإما وجدوه أو رجعوا إلى بيوتهم يجرون أبواب القهر والفقر والعوز والمرض.

ومع بداية كل عام مالي في الأول من يوليو - وهو ما يتزامن هذا العام مع الذكرى التاسعة لانقلاب الجيش على الرئيس الراحل محمد مرسي في 3 يوليو 2013، والثامنة لتولي قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في العام التالي - أصبحنا ننتظر قرارات زيادة الأسعار.

وقالت مصادر خاصة في مجلس النواب إن لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية، المعنية بمراجعة وتحديد أسعار بيع بعض أنواع الوقود في مصر تجتمع بشكل ربع سنوي، وستقر زيادة جديدة في أسعار بيع البنزين بأنواعه الثلاثة، بقيمة 25 قرشًا للتر لأشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر 2022، وهي الزيادة السادسة على التوالي بإجمالي 1.5 جنيه للتر.

سادس مرة بنزين

وأوضحت المصادر، التي فضلت عدم نشر هويتها، أن سعر بنزين (80 أوكتان) سيرتفع من 7.50 جنيهات إلى 7.75 جنيهات للتر بنسبة 3.33%، وبنزين (92 أوكتان) من 8.75 جنيهات إلى 9 جنيهات بنسبة 2.8%، وبنزين (95 أوكتان) من 9.75 جنيهات إلى 10 جنيهات بنسبة 2.5%، على خلفية تداول خام برنت فوق 120 دولارًا للبرميل، مقابل 80 دولارًا للبرميل في مشروع الموازنة المصرية للعام المالي 2022-2023، وفقًا لـ"العربي الجديد".

ورفعت الحكومة تقديراتها لدعم المواد البترولية إلى نحو 28.1 مليار جنيه في مشروع الموازنة الجديدة، مقارنة بـ 18.4 مليارًا متوقعة في موازنة 2021-2022، بزيادة بلغت نحو 9.7 مليارات جنيه، علمًا أن وزارة المالية تفرض رسمًا ثابتًا بقيمة 30 قرشًا على كل لتر يباع من البنزين بأنواعه، و25 قرشًا على كل لتر من السولار.

الكهرباء تاسع مرة

وأشارت المصادر إلى رفع أسعار الكهرباء للاستهلاك المنزلي للمرة التاسعة تواليًا منذ عام 2014، رغم عدم اعتماد الحكومة أي مخصصات مالية لدعم بند الكهرباء منذ 3 سنوات، حيث سجلت المخصصات "صفرًا" في مشروع موازنة 2022-2023، وكذلك في الحسابات الختامية لموازنتي 2019-2020 و2020-2021 على الترتيب، بما يعني تحقيق الحكومة أرباحًا من أسعار بيع الكهرباء للمواطنين.

وبداية من فاتورة شهر يوليو المقبل، سيرتفع سعر الكيلوواط للشريحة الأولى من الاستهلاك المنزلي للكهرباء من 48 قرشًا إلى 58 قرشًا بزيادة 20.8%، والشريحة الثانية من 58 قرشًا إلى 68 قرشًا بزيادة 17.2%، والشريحة الثالثة من 77 قرشًا إلى 83 قرشًا بزيادة 7.8%، والشريحة الرابعة من 106 قروش إلى 111 قرشًا بزيادة 4.7%، والشريحة الخامسة من 128 قرشًا إلى 131 قرشًا بزيادة 2.3%.

من جهتها، عزت وزارة الكهرباء المصرية الزيادات الدورية في أسعار الكهرباء سنويًا حتى منتصف عام 2025 إلى "دعم الاستهلاك للقطاع الصناعي بواقع 22 مليار جنيه على 5 سنوات، اعتبارًا من العام المالي 2020-2021، نتيجة تثبيت الأسعار بغض النظر عن سعر الجنيه مقابل الدولار، إضافة إلى تخصيص 29.9 مليار جنيه لمحطات الكهرباء العاملة بالغاز الطبيعي".

وسجلت العملة المحلية أكبر تراجع لها أمام الدولار في 5 سنوات بواقع 18.71 جنيهًا للدولار، وفق بيانات البنك الأهلي المصري، الأربعاء، بينما تجاوز سعر الدولار في السوق السوداء نحو 21 جنيهًا، نتيجة معاناة البلاد من نقص في العملات الأجنبية، وتراجع صافي الاحتياطيات من النقد الأجنبي بنحو 1.63 مليار دولار في شهر مايو الماضي.

الغاز ثلاثة الأثافي

وفي وقت تروّج فيه وسائل الإعلام الموالية للنظام لزيادة الصادرات من الغاز الطبيعي، والتحول إلى مركز إقليمى لتصديره إلى أوروبا، أكدت المصادر نفسها التزام الحكومة رفع أسعار بيع الغاز للمنازل اعتبارًا من 1 يوليو، في زيادة هي الثانية خلال أقل من عام، بعدما فرضت وزارة البترول زيادة تقدر بنحو 6.3% في أسعار الشرائح الثلاث للاستهلاك وحسب المصادر، من المقرر رفع سعر شريحة الاستهلاك الأولى (صفر حتى 30 مترًا مكعبًا) من 2.50 جنيه إلى 2.65 جنيه للمتر المكعب بزيادة 6%، وسعر شريحة الاستهلاك الثانية (من 31 مترًا مكعبًا حتى 60 مترًا مكعبًا) من 3.25 جنيهات إلى 3.40 جنيهات بزيادة 4.6%، وشريحة الاستهلاك الثالثة (من 61 مترًا مكعبًا فأكثر) من 3.75 جنيهات إلى 3.90 جنيهات بزيادة 4%.

يذكر أن رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، أصدر قرارًا برقم 2902 لسنة 2021 بزيادة أسعار بيع الغاز الطبيعي المورد للأنشطة الصناعية بنسبة 28%، اعتبارًا من 1 نوفمبر 2021.

وقضى القرار برفع أسعار بيع الغاز لمصانع الحديد والصلب والإسمنت والأسمدة والبتروكيماويات من 4.5 دولارات إلى 5.75 دولارات للمليون وحدة حرارية، وإلى 4.75 دولارات لكل مليون وحدة حرارية لبقية الأنشطة الصناعية الأخرى.